وصفة سحرية لضبط السوق و القضاء على المعاملات الإحتكارية

زيادة مرتبات العاملين فى الحكومة تساهم فى رواج الأسواق

ممالاشك فيه أن العمل على زيادة القدرة الشرائية لدى المواطنين من خلال زيادة أجور ومرتبات العاملين فى الجهاز الحكومى الذين يتجاوز عددهم ٦ ملايين عامل يسهم فى رواج الاسواق وتبقى الفرصة سانحة لتجويد المنتجات المحلية ومن ثم زيادة القدرة على المنافسة مع منتجات الدول الاخرى فضلا عن الوجود بالأسواق العالمية بمايتيح زيادة حجم الصادرات ورغم ذلك هناك الكثير من الجدل حول الأساليب الصحيحة لضبط الأسعار وتحقيق توازن مصرى فى السوق بما يتوافق مع التكاليف الفعلية لكل سلعة وهوامش الربح المتعارف عليها عالميا للصانع والتاجر وحول توازن الأسعار ومتقضياته ومتطلباته كان هذا التحقيق.

فى البداية يقول الدكتور نادر رياض رئيس لجنة البحوث والتطوير ونقل التكنولوجيا باتحاد الصناعات المصرية أن حقائق علم الإقتصاد وأوضاع المعاملات فى الأسواق توضح أن الارتفاعات المصرية قد تكون مفتعلة وقد تكون حقيقية ويكون افتعال رفع الأسعار عادة من خلال قدرة الإتفاق الضار الذى يتم بين الضاع أو التجار أو المستوردين المتحكمين فى السلعة المعينة وقد تصدى قانون المنافسة ومنع الإحتكار لمثل هذه الممارسات الضارة واثم هذا الإتفاق لمرتكبة التجريم الذى يعاقب عليه القانون وحدد الممارسات الضارة وقن مايلزم من ضمانات لمواجهتها عمليا بالاضافة تسهم فى ضبط السوق والمعاملات ومنه الاتفاقات الإحتكارية لمواجهة الافتعال فى الأسعار بكافة صورة وأشكالة وهو ماينرج تحت بند العلاج والمواجهة على الجانب الوقائى.

أما على الجانب العلاجى فإن توازن الأسعار تحققه القاعدة غير المختلف عليها من خبراء الاقتصاد وكذا خبراء التسويق ومراقبة الأسعار وهى علاقة العرض والطلب والقائلة بأن وفرة المنتج المطروح بالأسواق ونقص المعروض من هو المحدد الحقيقى والفعلى لسعر السلع فى السوق المعنية بالدراسة لذا فإن القاعدة المستقرة للوصول إلى تحقيق التوازن فى الأسعار بمعنى ضمان أن المطروح من البضائع فى الأسواق يتم بيعه بسعرة الحقيقى لكل سلعة بعينها لن يتحقق الإباحداث وفرة فى المعروض من السلعة تزيد عن الطلب عليه بنسبة معقولة.

ولاينفى ذلك بقاء دور رئيس يرتبط بالدولة ممثلة فى وزارة التموين والتجارة الداخلية باعتبارها القادرة والمنوط بها تحمل دورها فى المرحلة الراهنه المتمثل فى مراهقية الاسعار وكذا طرح السلع الإستهلاكية الأساسية وضرورة العمل على زيادة فى الكميات المطروحة قدرها حوالى ١٠٪ عن الطلب عليها فى الأسواق بصورة دائمة وفورا وبدون ارجاء باعتباره دوراً حيويا لتوازن الأسعار واستقرارها وباعتبارها آداة قادرة في حد ذاتها على تصويب الأسعار لتثبت عند حدودها الحقيقية دون أن تخضع لانواء المغالاة أو المزايدة كما أن هذه السياسات تضمن دائماً القضاء على الطوابير التى نراها فى بعض السلع فى بعض الأوقات فى حال ندرتها وكذلك فى حالات الارتفاع الفجائى لاستهلاكها حتى لوكان تحسباً لارتفاع الأسعار وبذلك فإن الحل العلمى يتمثل فى العمل على زيادة المعروض من السلع التى تقع على قمة الأولويات واحتياجات الإستهلاك .وكذلك الحال بالنسبة لباقى السلع لحل التعامل الدائم فى السوق لتوفير مجمل احتياجات الإستهلاك ومتطلباته بشكل ميسور ودائم وبغير اختناقات دائمة أو مؤقتة.

د.نادر رياض

ويؤكد الدكتور نادر رياض مستشار لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشعب أن زيادة العرض وتنشيط المنافسة يبقى المفتاح الحقيقى لخفض الأسعار دون أن نسقط من حساباتنا ضرورة الإهتمام بعنصر الجودة وتوصيف عناصرها توصيفا جيدا يؤمن توافر شروطها بصورة تحمى حقوق المستهلك وتفعل المنافسة السعرية فى السوق دون تفريط فى اشتراطات الجودة ويتعزز ذلك بالضرورة فى نطاق مايتم تغيره من برنامج شامل للاصلاحات الاقتصادية بدأ بتسهيل فى إجراءات الاستيراد وتخفيف الرسوم الجمركية وما آتى به قانون الضرائب الجديد من مزايا متعددة وهو مامن شأنه تنشيط الأسواق من ناحية وإنكاء للمنافسة فى الإنتاج

د.نادر رياض

مطلوب ضمانات كافية لمواجهة الغلاء ومافيا السوق السوداء..!!

جريدة الحياة ٢٠٠٥/٩/١٨